

أعداء كثيرون جداً،

التجربة الفلسطينية في لبنان

Too Many Enemies,

The Palestinian Experience in Lebanon

By Rosemay Sayigh. London & New Jersey:

Zed Books Ltd., 1994.

أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان

سهيل الناطور. بيروت: دار التقدم العربي، ١٩٩٣.

لاجئو فلسطين

وعملية سلام الشرق الأوسط

Palestine Refugees and the

Middle East Peace Process

by Don Peretz. Washington, D.C.:

United States Institute of Peace Press, 1993.

تتناول روزماري صايغ في كتابها الجديد تجربة الفلسطينيين في لبنان، معتمدة على التاريخ الشفوي وتسجيل شهادات عدد من الفلسطينيين من مخيم شاتيلا القريب من بيروت. وتخزن تجربة هذا المخيم الصغير الحجم على نحو مكثف، ربما أكثر من غيره من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، شريط المعاناة الطويل لفلسطيني الشتات، وفي لبنان بصورة خاصة. تركت الصيغة الطائفية والمنفتحة اقتصادياً للنظام اللبناني بصماتها على موقف الدولة الرسمي من اللاجئين الفلسطينيين وكيفية معاملتهم. وقد تمثل هذا في: أ- حرمان الفلسطينيين في لبنان من حقوقهم في العمل، والتنقل، والتعبير، والإقامة والتملك، وغيرها مما يندرج تحت حقوق الإنسان، أو حقوق المواطن الأساسية. وفي الوقت ذاته سهلت الدولة خلال الخمسينات والستينات حصول عدد من الفلسطينيين (في حدود ١٠٪)، لاعتبارات معينة، على الجنسية اللبنانية.

ب - على الرغم من أن الحرمان والتمييز ظلاً يطبعان حياة الأغلبية العظمى من اللاجئين، فإن لبنان ظل أعواماً مع ذلك، مركزاً لاستقطاب رأس المال لأثرياء الفلسطينيين ممن حققوا نجاحات في العمل في الدول النفطية الخليجية، وذلك بسبب من انفتاحه الاقتصادي.

تعرض شهادات مخيم شاتيلا تجربة الفلسطينيين في لبنان بمراحلها الرئيسية الثلاث:

- المرحلة الأولى (خلال الخمسينات والستينات)، وقد غلب فيها مزيج من الإحساس بالصدمة لما حدث، وطغيان مشاعر الرغبة في العودة إلى الوطن، وفقدان الأمان والحماية السياسية. ويتضح عمق التأثير الذي تركته عذابات تلك المرحلة من الإحساس بالعجز والمهانة والاستغلال والاضطهاد، التي ما زالت ماثلة في ذاكرة الكثيرين من سكان المخيم.

- المرحلة الثانية (خلال السبعينات)، وهي مرحلة النهوض الوطني والإحساس بالقوة الذاتية، مع ظهور حركة المقاومة الفلسطينية ومدّها جسور التحالف مع القوى اللبنانية المحرومة والمغبونة في ظل الصيغة السياسية القائمة. ويتضح من الشهادات أن تجربة فلسطينيي لبنان مع حركة المقاومة لم تكن حلوة المذاق طوال الوقت إلا إنهم أقبلوا على الالتفاف حولها، كما لم يفعل تجمع فلسطيني آخر. لقد أعطتهم المقاومة ما افتقدوه طوال إقامتهم في لبنان: الإحساس بالثقة وبالقبول من المجتمع المحيط، وخلق فرص التشغيل، ولا سيما في المؤسسات الفلسطينية، والأهم من ذلك أعطتهم المقاومة الإحساس بالأمان.

- المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الصعبة المتسمّة بالعنف، والتي أعقبت الاجتياح الإسرائيلي في صيف سنة ١٩٨٢، وما زالت آثارها ماثلة حتى اليوم، إن الإحساس بالأمان سرعان ما انتهى مع خروج القوات الفلسطينية من بيروت بناء على الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه برعاية الإدارة الأميركية، وتعرض الفلسطينيين لسلسلة من المذابح وعمليات الانتقام الجماعية والحصار إلى حد التجويع.

تحول الفلسطينيون في لبنان، ولا شك، خلال السبعينات من فئة هامشية مرفوضة على الصعيد الرسمي إلى قوة تمسك بيدها خيوطاً مؤثرة في الساحتين المحلية والإقليمية. وبقدر ما كان ذلك نعمة على الفلسطينيين فقد جلب عليهم النقمة

والعداء من قبل قوى التقت مصالحها على ضربهم وإضعافهم. وكان هذا هو موضوع كتاب صايغ الأساسي، كما يشير عنوان الكتاب إليه. إن شهادات مخيم شاتيلا التي تضمنها كتاب صايغ كانت قوية بقوة المأساة التي عاناها فلسطينيو لبنان خلال الأعوام الدامية من الحرب الأهلية. لقد أصابت الحرب المجتمع اللبناني بفئاته كلها، وأطلقت العنان لعناصر التفجير المكتومة والمؤجلة في داخله، إلا إن البعد الفلسطيني ظل - إلى حد بعيد - نقطة البدء والانتها في محاولة فهم ما حدث.

ربما تكون هذه الشهادات ساهمت في إزالة بعض الغموض الذي يصعب فهمه في مجريات هذه الحرب - وخصوصاً بالنسبة إلى القارئ الغربي - لكن قيمة هذه الشهادات الأساسية تبقى في إعادة تشخيص المأساة الماثلة حالياً بالنسبة إلى فلسطينيي لبنان. فهم تشبثوا بالحلم وصولاً إلى الوطن، وتركوا لمصيرهم دونما حماية، وعرضة للاستغلال السياسي. يلخص أحدهم الوضع بالقول: "حالنا كالمراة التي تحمل أكثر من مرة من دون أن تلد طفلاً قادراً على الحياة." (ص ٣٢٨) كما في كتابها الأول، أتاحت صايغ للفلسطينيين في كتابها الجديد فرصة الحديث عن تجربتهم بقوة ووضوح يعجز عنهما أي كاتب مهما يكن تعاطفه مع الفلسطينيين. وهي فعلت ذلك بقدر كبير من الأمانة، وقدمت للقارئ ليس فقط أحاسيس هؤلاء بل، في كثير من الأحيان، مفردات لغتهم المحكية.

ينطلق سهيل الناطور في دراسته "أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان" من زاوية مختلفة تستند على قراءة النصوص والقوانين في تحديد سياسة الدولة اللبنانية إزاء الفلسطينيين. والواضح ان الدوائر الرسمية اللبنانية لا ترى الفلسطينيين جزءاً من المجتمع اللبناني بل أجنب لا يتمتعون بحقوق المواطنة الأساسية - في الإقامة، والعمل، وحرية التنقل، والاستفادة من خدمات الدولة، والحق في الملكية - على الرغم من وجودهم على الأراضي اللبنانية لثلاثة أجيال أو أربعة أجيال. وتلقي الدولة بمسؤولية إعادة بناء البنى التحتية للمخيمات المدمرة على عاتق الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى). كما تسعى الدوائر الرسمية اللبنانية، بوسائل إدارية غير معلنة، لتقليص الوجود الفلسطيني في لبنان. ويعرض

الكتاب، على سبيل المثال، الموقف الرسمي من المهجرين الفلسطينيين الذين لا يلقون المعاملة ذاتها التي يلقاها باقي المهجرين، وكذلك التردد الذي تبديه الدولة حيال قضية إعمار المخيمات وتشديدها القيود المفروضة على عمل الفلسطينيين، وشطب آلاف منهم من سجلات المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين.

وكانت الحكومة اللبنانية قد ألّفت سنة ١٩٩١ ما سُمي "لجنة الوزيرين"، للنظر في رسم إطار جديد ينظم الوجود الفلسطيني في لبنان، بعد أن ألغت - من طرف واحد - "اتفاق القاهرة" الموقع مع منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٩. إلا إنه مع بدء مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط، اتجه رأي المسؤولين اللبنانيين، فيما يورده الكاتب، نحو تأجيل بت هذا الموضوع بانتظار ما ستسفر عنه هذه المفاوضات. ويرى الفلسطينيون أن مثل هذه المراهنة غير واقعية، إذ تحولهم إلى ورقة في اللعبة السياسية الجارية، وتزيد في معاناتهم، وتستثنيهم، من دون فئات المجتمع اللبناني، من مسيرة البناء والإعمار في لبنان. إن الحجة المستعملة في استمرار هذه السياسة هي "رفض التوطين"، وهي حجة لا تبرر حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية ومساواتهم في التعامل مع اللبنانيين كما الحال في سوريا، وهو ما ينسجم أيضاً مع مواثيق عربية ودولية يشير الكاتب إلى بعضها.

تكمن القيمة الأساسية لكتاب الناظر في أنه يتناول قضايا الوجود الفلسطيني في لبنان في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، ويثير الكثير من الأسئلة الراهنة المتعلقة بمصيرهم. ويضم الكتاب معلومات مفيدة لأي متابع، وإن بدا بعض التكرار، والافتقار إلى التماسك في أجزاء الكتاب، فذلك ناجم - على ما يبدو - عن كونه كتب على صورة مقالات خلال فترات متباعدة من الزمن. ويعود إلى الناظر فضل كبير في لفت نظر المعنيين بالشأن الفلسطيني في لبنان لتحسس العلاقة بين معاناة الفلسطينيين والتميز في أوضاعهم القانونية.

* * *

دون بيريتز أستاذ أميركي في العلوم السياسية، اشتغل أعواماً في قضايا الشرق الأوسط، وخصوصاً القضية الفلسطينية، ونشر الكثير من الكتب في هذا الحقل. يعالج بيريتز في كتابه الأخير قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار عملية السلام الجارية. وهو ينطلق من المعطيات نفسها التي تحكم عملية السلام الحالية، إذ يوضح أن الغرض من الدراسة ليس البحث في من تقع عليه مسؤولية خلق هذه المشكلة أساساً

بل فحص المشكلة في ضوء الحقائق والمعطيات القائمة بهدف توضيح جوانب من شأنها تسهيل العثور على حل. ثم إن الغرض ليس هو في التقدم بحل فريد وجديد؛ فهناك الكثير من مشاريع الحل. مع ذلك، فإن أي مشروع من هذه المشاريع غير ممكن التطبيق في معزل عن حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

ويعبر بيريتز عن الرأي بأن حل مشكلة اللاجئين بصورة سوية أمر بعيد الاحتمال إلا في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وذلك بسبب من التداخل الذي حدث بين القضيتين خلال الـ ٤٥ عاماً الماضية. وانسجاماً مع هذا الرأي، يرى الكاتب أن البحث في التنمية الإقليمية لا بد من أن يأخذ قضية اللاجئين الفلسطينيين في عين الاعتبار.

إن الكتاب يقدم مادة أساسية تضع القراء - ولا سيما القارئ الغربي - في موقع الإلمام بخلفية المشكلة والوضع الحالي للاجئين - ظروف معيشتهم، وديموغرافيتهم، وتوزيعاتهم - وتطور هويتهم السياسية. ويعامل المؤلف مادته البحثية على نحو صارم لا يحتمل التأويل، معطياً لنفسه تقرير الخبير العارف من دون حاجة إلى إسناد من مرجع معين يستجيب لحيرة السائل في بعض الحالات. يناقش بيريتز في الفصل الأخير من الكتاب سيناريوهات الحل بالنسبة إلى مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، بين العودة أو التوطين والتعويض، عارضاً المصاعب القائمة أمام تطبيق هذه الحلول، من دون أن يبدي حماسة خاصة لأي منها. فهو يستبعد العودة إلى داخل "الخط الأخضر" بناء على اعتراضات إسرائيلية من دون أن يلقي بالشك في عدالة المطلب العربي في هذا الشأن. حق العودة إذاً سيكون مقصوراً عملياً على المناطق الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين، وهذا يعني الاصطدام بمعضلتين: القدرة الاقتصادية للكيان الفلسطيني على الاستيعاب، ومسألة التخلص من المستوطنات الإسرائيلية القائمة. ويلاحظ بيريتز أن المعضلة الأولى مرتبطة بقدرة الكيان الفلسطيني على إجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي والبنى التحتية تبعده عن التبعية لإسرائيل، وتلبي الحاجات الوطنية الفلسطينية. ويسجل مدى الأضرار التي لحقت باقتصاد الأراضي المحتلة خلال الأعوام الطويلة من الاحتلال. وهو يناقش بعض الخطط الطموحة والتقديرات المتفائلة لبعض الاقتصاديين الفلسطينيين،

ويستبعد أية فرضة واقعية يمكن أن تستوعب عدداً من اللاجئين مع بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وفي مناقشته لباب التعويضات، يقدم بيريتز عرضاً مكثفاً على درجة كبيرة من الأهمية لوجهات النظر المختلفة في هذا الموضوع، والتفاوت الكبير في التقديرات وطرق حسابها، مسترشداً أحياناً بتجارب سابقة في الساحة الدولية.

ويختتم بيريتز دراسته بفصل خاص عن مستقبل الأونروا، ملاحظاً خطط الوكالة الدولية في تحويل خدماتها للاجئين الفلسطينيين، بالتدرج، من الإغاثة إلى مشاريع التنمية والاعتماد على الذات. ويرى بيريتز أن نجاح الوكالة في هذا المسار سيتوقف، إلى حد بعيد، على القدرة الاقتصادية للكيان الفلسطيني على النمو، ونجاح التعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي.

إن بيريتز يقدم دراسة مهمة ومكثفة ومتماسكة التحليل تُعتبر، ولا شك، أحد المراجع الأساسية للبحث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين في إطار السياسة الدولية.

عباس شبلاق

مسؤول الإعلام في مكتب

جامعة الدول العربية في لندن

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>